



دار الخدمات النقابية والعمالية

الحائزة على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان

عمالة الأطفال جريمة لا يجب السكوت عليها

ذهاب بلا عودة ل ١٦ فتاة عاملة غرقن في مياه النيل أثناء ذهابهن للعمل

في حادث مأساوي متكرر لعمالة الأطفال شهد صباح يوم الثلاثاء ٢١ / ٥ / ٢٠٢٤ سقوط سيارة ميكروباص من فوق معدية أبو غالب التي تربط بين محافظتي الجيزة والمنوفية في مياه الرياح البحري بمنشأة القناطر حيث كانت قادمة من منطقة المناشي بالجيزة، حتى منطقة أشمون بالمنوفية وكانت محملة ب ٢٦ فتاة من العمالة اليومية اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ٢٠ عام أثناء ذهابهن للعمل في مصنع الأسمدة الزراعية، حيث تبين أن "خناقة" بين سائق الميكروباص المنكوب وآخر أعلى المعدية أثناء العبور للبر الثاني من نهر النيل دفعته للنزول من السيارة دون "شد الفرامل" ما أدى إلى تحرك الميكروباص وسقوطه من المعدية في نهر النيل وكان بداخله ١٦ فتاة والباقيات كن قد خرجن للانتظار أعلى المعدية لحين الوصل

➤ لم تكن هذه الحادثة هي الأولى ولا الأخيرة بالطبع إن لم تكن هناك سياسات وتدابير صارمة للقضاء على عمالة الأطفال

○ ففي ٨ فبراير ٢٠٢٣، اسفرت حادثة انقلاب سيارة ربع نقل على طريق الإسماعلية السويس الصحراوي محملة بأطفال عن مصرع طفلين وإصابة ٤٠ طفلاً آخرين من العاملين بالمزارع بإصابات مختلفة، ما بين كدمات وسحجات وكسور وجروح، نتيجة انقلاب السيارة التي يستقلونها على طريق وصلة أبو سلطان .
وفي ١٥ يناير ٢٠٢٣ أثناء مشهد يومي اعتاد عليه أطفال قرية المطيعة التابعة لمركز أسيوط حيث يقومون بترك قريتهم كل صباح فور وصول مقاول الأنفار بسيارته الربع نقل، لينقلهم إلى الأراضي الزراعية بالطريق الصحراوي ويعود بهم لقريتهم في نهاية اليوم، إلا أنهم لم يعودوا في هذا اليوم إلا جثثا محمولة على الأعناق ومصابين يتلقون العلاج بعد انقلاب السيارة التي يستقلونها بنطاق مركز القوصية، ليفارق ٥ من مستقلي السيارة الحياة بينما نجا ٢٢ آخرين من الموت

■ وفي ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٢، ألقت قوات الأمن القبض على صاحب مطعم بدائرة قسم شرطة النزهة في القاهرة، بتهمة استغلال مجموعة من الصبية الأحداث، وتشغيلهم في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم في المطعم وملحقاته، مقابل منحهم أجورا مالية قليلة لزيادة عائدته المالي بمخالفة القانون .



دار الخدمات النقابية والعمالية

الحائزة على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان

المؤتمر الدائم للمرأة العاملة



- وفي مايو ٢٠٢٢ لقي ثمانية أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاماً مصرعهم غرقاً في ترعة نيلية، كما تم إصابة ٦ آخرون، أثناء عودتهم من العمل فجراً في قرية إيتاي البارود بمحافظة البحيرة .
- وفي أبريل ٢٠٢٢ في حدث مماثل عاش المصريون صدمة خبر وفاة ثمانية أطفال تراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ عاماً، في حادث انقلاب سيارة سقطت في النيل، لدى انتقالهم ضمن مجموعة ضمت ٢٤ طفلاً وبالغاً من مزرعة على طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي إلى قرية طليا بمركز أشمون في محافظة المنوفية بدلنا مصر .
- ١٩ يناير ٢٠٢٢ أسفر حادث غرق سيارة ربع نقل من أعلى معدية منشأة القناطر عن مصرع وإصابة ٢٤ طفلاً ما بين صبيان وفتيات، لا يتجاوز أعمارهم الـ ١٥ عاماً، يعملون بمزرعة دواجن. حيث انزلت سيارة النقل من أعلى المعدية، مما أسفر عن سقوط مستقليها بالنهر، وذلك حال عودتهم من العمل .
- تعد هذه الحوادث عينة عشوائية من حالات ضحايا عمالة الأطفال في مصر والتي شاع حدوثها بشكل كبير في الآونة الأخيرة في أرجاء البلاد، والتي يتعرض لها الأطفال نتيجة خروجهم للعمل وسعيهم وراء لقمة العيش للمساهمة في تخفيف أعباء المعيشة عن أسرهم

➤ ومن المؤسف أن هذه الحوادث جميعها حدثت في ظل تنفيذ مشروع متابعة الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال من (٢٠١٨ - ٢٠٢٥)، بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة العمل الدولية ممثل لها مكتب منظمة العمل بالقاهرة بالإضافة إلى وزارة العمل لاتخاذ خطوات جادة تساهم في مكافحة عمالة الأطفال ووضع استراتيجيات وآليات للسيطرة عليها حيث تركز إستراتيجية تنفيذ هذه الخطة على عدة محاور، تتمثل في إنشاء قاعدة بيانات موثقة ومستدامة عن عمل الأطفال وأسوأ أشكاله، وإنشاء أجهزة تنسيق وطنية وإقليمية لمكافحة عمل الأطفال، مع تحديث قائمة المهن الخطرة - والسؤال هنا ماذا قدم هذا المشروع حتى الآن؟ .. وهو قد قارب من الانتهاء .. هل وضعت سياسات حقيقية لمكافحة عمالة الأطفال؟ هل وجد حصر وقاعدة بيانات موثقة لعمالة الأطفال في القطاع غير المنظم؟ .. هل منع عمل الأطفال بالمهن الخطرة لحمايتهم؟ وهل جميع الحوادث لم تلفت أنتباه القائمين على متابعة الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال منذ عام ٢٠١٨ لوضع سياسات وتدابير تحمي بها الأطفال من مخاطر العمل؟ في الحقيقة لو كانت هناك متابعة حقيقية وسياسات صارمة لتنفيذ الخطة الوطنية على الأقل لم تحدث هذه الحوادث بهذا الشكل المرعب

✚ في نفس السياق صرح سابقا المسؤولين بعد عدد من حوادث العبارات عن وجود ١٤٤ عبارة لنقل الركاب يوميا الأغلب منهم عمال وعاملات يومية، ورغم ذلك لم يتم الانتباه للتفتيش عليها من حيث الصيانة أو العدد المفترض للركاب عليها وبالطبع هذه العمالة غير منتظمة بكل ما يترتب عليها من انعدام اي نوع من الحماية سواء التأمينية أو الصحية الخاصة



المؤتمر الدائم للمرأة العاملة



دار الخدمات النقابية والعمالية

الحائزة على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان

- بحوادث العمل والاصابات والامراض الناجمة عن المهنة أو عدد ساعات العمل أو الأجر العادل بالطبع السن القانوني للعمل .
- وتواصلًا للقوانين والمشروعات غير المنفذة هناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر بالإضافة إلى التشريعات الوطنية التي تجرم عمالة الأطفال وتحد من انتشارها وتعتبر أبرز هذه الاتفاقيات الخاصة بمكافحة عمل الأطفال:
- اتفاقية العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام: وتهدف هذه الاتفاقية للقضاء على عمالة الأطفال بشكل كامل على المدى البعيد، ووضعت حد أدنى لسن العمل وهو إتمام الطفل مرحلة تعليمه الإلزامي، والذي لا يقل عن ١٥ عامًا. كما أنها منعت عمل الأطفال تحت سن ١٨ عامًا في الأعمال التي يحتمل أن تكون خطر على صحتهم .
 - كذلك اتفاقية العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال: جاءت مكملة لاتفاقية رقم ١٣٨، وقد حثت على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. كما أصدرت منظمة العمل العربية ١٩ اتفاقية حتى الآن بالإضافة إلى ٨ توصيات، تضمنت معظمهم نصوص حول الأطفال. وخاصة الاتفاقية العربية رقم (١) لسنة ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل، والتي وضعت الإطار التشريعي المحلي للدول العربية في مجال العمل فقد نصت على عدم جواز تشغيل الأطفال تحت سن ١٢ عام. والاتفاقية العربية (١٨) لسنة ١٩٩٦ بشأن عمل الأحداث، والتي تعد الاتفاقية الأولى من نوعها المتخصصة في مجال عمل الأطفال على المستوى العربي. كما اهتم التشريع المصري بسن قوانين لتنظيم عمل الأطفال كان أبرزها القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩ في المادة (١٢٤)؛ والتي تنص على أنه لا يجوز تشغيل أي طفل يقل عمره عن ١٢ عام .
 - قانون العمل رقم (١٣٧) لعام ١٩٨١؛ والتي ينص على عدم جواز عمل الأطفال بين سن ١٢ إلى ١٥ عام أكثر من ٦ ساعات يوميًا. قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ واللائحة التنفيذية له الصادرة بالقرار رقم (٢٠٧٥) لسنة ٢٠٢٠؛ والذي يشمل عدد من البنود التي تنظم عمل الأطفال وعلى رأسها حظر عمل الأطفال تحت ١٤ عام ولألا تزيد عدد ساعات العمل عن ٦ ساعات ويحظر تشغيلهم عدد ساعات إضافية أو في أيام العطلات أو بعد الساعة ١١ ليلاً . القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٣ والتي أصدرته وزارة القوى العاملة بشأن حظر اشتغال الأطفال بالأعمال الخطرة بالإضافة إلى أن الدستور المصري لعام ٢٠١٤ قد عمل على تنظيم عمل الأطفال من خلال بعض المواد الدستورية والتي من أبرزها؛ المادة رقم (٨٠) والتي حظرت تعليم الأطفال قبل بلوغ سن التعليم الإلزامي
 - فضلًا عن القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٠١م لإنشاء وحدة جديدة تحت اسم "إدارة رعاية الأطفال" بديوان عام وزارة العمل وتم تغيير اسمها إلى "إدارة التفتيش على عمل الأطفال"،

رغم كل ذلك إلا ان الإشكالية الرئيسية في عمل الأطفال في مصر هي وجود قانون يحظر عمل الأطفال، ولكن هذا القانون ينحصر تطبيقه فقط في القطاعات الحكومية والمصانع الكبرى حيث تخضع



دار الخدمات النقابية والعمالية

الحائزة على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان

المؤتمر الدائم للمرأة العاملة



هذه القطاعات للرقابة، بينما المصانع الصغيرة والقطاع غير المنظم وهو الأكثر عددا لعمالة الأطفال لا يوجد من يحميه حتى الآن.

➤ في إطار ما سبق يؤكد المؤتمر الدائم للمرأة العاملة رفضه الكامل لجميع أشكال عمالة الأطفال في مصر كما يؤكد على:

حظر تشغيل الأطفال وفقا للسن المحدد لعمل الأطفال بقانون العمل رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣ وقانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والدستور المصري لعام ٢٠١٤ أكثر من ٦ ساعات يوميا تتخللها فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة، بحيث لا يعمل الطفل أكثر من ٤ ساعات متصلة، مع حظر العمل فترات إضافية أو في أيام العطلات، وفي جميع الأحوال يمنع العمل بين الساعة مساء والسابعة صباحا.

تحديث البيانات المتعلقة بعمالة الأطفال في مصر للمساعدة في دراسة عمالة الأطفال بشكل أكثر واقعية. توفير البيانات الخاصة بعدد الأطفال المنخرطين في العمل المنزلي، وتوفير نظام رقابة وإشراف لهذه المهنة.

توسيع مظلة الحماية الاجتماعية التي تضمن عدم لجوء الأسرة محدودة الدخل لعمل الأطفال وضمان عدم تسريبهم من العملية التعليمية.

تعديل التشريعات التي تجيز عمل الأطفال في مجال الزراعة.

توفير المراكز التعليمية المهنية البديلة للأطفال العاملين الذين تسربوا من التعليم:

❖ الجدير بالذكر أن الضحايا اللاتي تم انتشالهن حتى كتابة هذا البيان هن:

جنا إيهاب ١٥ سنة، وتهاني السيد ٤٠ سنة، وجنا أحمد ١٣ سنة، وروضة رجب، وشهد محمد ١٥ سنة، وملك عادل ١٤ سنة، ويسري مجدي وهاجر أحمد وروان رمضان وآلاء رمضان ١٥ سنة. ويتبقى ٦ فتيات أخريات جاري البحث عن جثماناهن

والفتيات اللاتي نجون من الحادث نتيجة لخروجهن من الميكروباص وتوجهن لأعلى المعديّة قبل وقوعه بالنيل هن: ميادة رمضان ١٧ سنة، وأميرة ضياء ١٢ سنة، وجومانة عرفة ١٣ سنة، وسميرة عبد العزيز ٣٦ سنة، وصبحية صلاح ٤٩ سنة، وسماح وحيد ٢٠ سنة، ونسمة محمد ١٤ سنة، وحببية دياب ١٧ سنة، وجنات أحمد ١٤ سنة..

المؤتمر الدائم للمرأة العاملة

٢٠٢٤/٥/٢١